

تأثير السياسة البحثية الوطنية على تغير معايير التنمية العامة في الجزائر -مؤشرات الواقع وسيناريوهات المستقبل-

مهديد عمرة

باحثة دكتوراه (صنع السياسة العامة)

جامعة الجزائر 3

ملخص

ظهر اتجاه نحو إعادة تحديد وحدات التحليل في الفكر التنموي المعاصر لترتبط بشكل أجل بمفهوم البحث العلمي فكانت هناك بوادر واضحة لإعادة أولويات صنع السياسة العامة البحثية بما يمثل لعملية دمج لخطط التنمية، وقد باتت السياسات العامة الوطنية البحثية الجزائرية الجديدة مثيرة للجدل فكان هذا السبب في اختيارنا للموضوع الذي يتمثل في اكتشاف تأثير السياسة الوطنية البحثية في التنمية. وذلك بهدف اكتشاف تأثير الاستراتيجيات الوطنية للبحث العلمي على مؤشرات التنمية وهو الأمر الذي يبرز أهمية هذا الموضوع كونه يتعلق بقياس مدى إدراك صانع القرار الجزائري لضرورة التوازي في عملية وضع الخطط التنموية مع عملية رسم سياسات البحث العلمي.

كلمات مفتاحية: التنمية- البحث العلمي- السياسات الوطنية للبحث

Abstract

The definition of the units of analysis in developmental thought has become linked to scientific research. The priorities of research policy-making have been re-integrated to integrate development plans. Research policies in Algeria have become controversial. This is why we chose the subject to explore the impact of national research strategies on development indicators. The importance of this topic is that it is concerned with measuring the extent of the Algerian decision maker's understanding of the need to include the development of development plans with the process of drawing scientific research policies.

Keywords:

development, research policies, scientific research

مما لا شك فيه أن مسألة التنمية في الوقت الحالي أخذت جدلا واسعا النطاق، لارتباطها بالعديد من المفاهيم والمواضيع بل لتعدد ابعاد النظر إلى هذه الظاهرة في حد ذاتها، وتعدد تصنيفاتها، ولما كان البحث العلمي في جل النظم يشكل بعدا محوريا لمؤشرات التطور في دولة أو أخرى، كان الاتجاه السائد والمناهي بضرورة ربط المفهومين معا ، والتخلي التدريجي عن المفاهيم التقليدية المتمحورة حول المجالات الاقتصادية البحتة، وتعد الجزائر من بين الدول التي شهدت أو اضطرت - ان صح التعبير- إلى هذا التحول والدمج، وبهذا أثرت الشكوك في مدى نجاعة والتعويل على سياسات البحث العلمي الوطنية في تحقيق هذا المؤشر . إن هذه النقطة دفعتنا لطرح التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة السياسات الوطنية للبحث العلمي في التأثير على مؤشرات التنمية العامة في الجزائر في الفترة الراهنة والقادمة؟ وهل يمكن الركون إلى مقاييس البحث العلمي الفعال للحديث والحكم على وجود تنمية فعالة في أي بلد؟

إن الإجابة على سؤال كهذا تطلبت منا معالجة ثلاث (3) نقاط أساسية:

1. السياق المعرفي لمفهوم التنمية والبحث العلمي وإبعاد الترابط بينهما.
2. السياسات والبرامج الوطنية البحثية الجديدة ومدى استجابتها لمعايير التنمية المنشودة في الجزائر.
3. مستقبل البحث العلمي في الجزائر وإمكانية التعويل عليه لتأمين معدلات التنمية المطلوبة.

1/ السياق المعرفي لمفهوم التنمية والبحث العلمي وابعاد الترابط بينهما:

تعريف التنمية وفكرة ظهورها:

تعريف مكتب المستعمرات البريطانية 1948م للتنمية:

عرف المكتب التنمية بأنها " حركة غرضها تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في جملته على أساس

المشاركة الإيجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع بقدر الإمكان"

تعريف المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هيئة الأمم المتحدة:

"تنمية المجتمع من الإجراءات الشاملة التي تستخدم لرفع مستوى المعيشة وتركيز اهتمامها أساساً على المناطق الريفية."

اقرار فكرة التنمية:

برز مفهوم " التنمية Development " بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا

المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز " آدم سميث " في الربع الأخير من القرن الثامن

عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الاستثناء.¹

تطور مفهوم التنمية ونماذج تحديد المفهوم:

شهدت الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين، تطور في مفهوم

التنمية حيث بدأ مفهوم التنمية يشمل إبعادا اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب

الاقتصادية فحسب، فقد أخذت التنمية بالتركيز على معالجة مشاكل الفقر والبطالة واللامساواة من خلال

تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها وتتجسد

هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج سيرز Seers الشهير، الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات

الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع Inequality، وكذلك تتجسد في نموذج تودارو Todaro، الذي يحدد

عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسة هي: إشباع الحاجات الأساسية، واحترام الذات Self-esteem وحرية

الاختيار To be able to choose.²

توسع مجالات التنمية:

انتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير

البلدان غير الأوروبية تجاه الديمقراطية. وتعرف التنمية السياسية بأنها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب،

غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، ولاحقاً تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية.

فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية

الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع.³

تعريف البحث العلمي وأشهر أنواعه:

عرف البحث العلمي بأنه " عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى (الباحث) من أجل تقصى

الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى (مشكلة البحث) باتباع طريقة علمية منظمة تسمى (منهج

البحث) بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة

تسمى (نتائج البحث) " . وهناك تعريفات تشير بأن البحث العلمي عبارة عن استخدام الطرق والأساليب العلمية للوصول إلى حقائق جديدة والإسهام في نمو المعرفة الإنسانية . وأن للبحوث العلمية أنواعاً مختلفة، وذلك حسب الأهداف التي يرمى إليها كل بحث علمي ، ذلك أنه توجد بحوث علمية أساسية تطبيقية ، وتستخدم في مجالات التطبيق الزراعي أو الصناعي أو الخدمات.⁴

حلقة الارتباط بين البحث العلمي والتنمية:

بعد التطور الذي عرفه مفهوم التنمية ليشمل أبعاداً أكثر منها اقتصادية ، حيث ظهر الاهتمام الكبير بتجارة العقل وتصدير الأفكار وتطوير البحث العلمي حسب الإمكانيات، ظهرت ضرورة ربط هذه العملية بحاجات المجتمع التنموية ، فالمجتمع العلمي العالمي اليوم يعيش الآن مرحلة من البحث العلمي التطبيقي والموجه، حتى كان أن يكون البحث العلمي إدارة كاملة وواعية لضمان ليس فقط سرعة الانجاز ولكن أيضاً ضبط مسار البحث في اتجاه آمن على المدى الطويل بحثاً عن التوازن ، فالبحث هو مكون هام من مكونات التنمية إن لم يكن هو القوة الدافعة لعجلة التنمية والبحوث هي فرصة مثالية للباحثين يبعثون من خلالها أن تترجم نتائج بحوثهم إلى خدمة أفضل أو منتج أجود.⁵ ولاشك أن علاقة البحث العلمي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والنتائج المترتبة على ذلك في رفع معدلات الإنتاج وتحسين نوعيته وإدخال الأساليب والتقنيات الحديثة في النشاطات الإنتاجية والإدارية للمؤسسات التنموية ، يؤدي إلى تطويرها وزيادة مساهمتها في الدخل القومي للمجتمع . ولا شك أن تحقيق أهداف البحث العلمي وتقوية علاقته بالتنمية ، يمكن أن يتم من خلال تفعيل نشاط الجامعة البحثي ، التي ينبغي أن تعمل على تحويل الأهداف إلى استراتيجيات وخطط بحثية تلبي احتياجات التنمية بما ينسجم مع قانون الجامعات ، وما حدده من أهداف بحثية.⁶

علاقة التأثير والتأثر بين البحث العلمي بالجامعات والتنمية:

إن أهمية الجامعة ودورها الإيجابي والفعال في التنمية بمختلف جوانبها جعلها تحتل الصدارة في مختلف بلدان العالم المتطورة والنامية على السواء، ذلك أن الجامعة اليوم وفي ما مضى قادرة على إحداث تغييرات اجتماعية، وهي لا تعمل على فراغ اجتماعي ، وثقافي، فإن لها مهمات هي في الحقيقة جزء من طبيعة وجودها وهو ما جعلها تؤثر وتتأثر بالبيئة التي تخطط بها، فقد أثبتت التجارب الميدانية للبلدان المتقدمة أن مردودية تفوقها تعود إلى تلك المنابر الحرة التي يبدأ منها التخطيط وإنشاء الرجل المتحكم في وسائل التنمية.

حيث أن الانجازات التي عرفتتها البشرية في القرنين الأخيرين يرجع إلى التطورات البشرية في مجالات العلوم والمعرفة والتي كانت ولا تزال الجامعة هي المحرك الأساسي لها. ذلك أن هذه الأخيرة أغنت التراب الحضاري بالكثير من الاكتشافات والدراسات التي ترجمت إلى مشاريع تنموية رائدة.⁷ لذلك نجد اغلب الدول التي تعي ذلك تنفق الكثير من الأموال على مشاريع البحث العلمي على عكس الدول المتخلفة التي تظن بأن التنمية منفصلة عن البحث العلمي وتهتم بالمشاريع التنموية التي لطالما تحظى بالفشل، ويوضح الجدول التالي نسب الإنفاق على البحث العلمي لبعض الدول:

جدول يمثل نصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمي

الدولة	نصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمي (دولار)	نسبة الإنفاق من الناتج القومي
اليابان	1,153.3	3.4%
الدول الأوروبية	531	1.8%
أمريكا الشمالية	1,205.9	2.6%
أمريكا اللاتينية	58.4	0.6%
الدول النامية	58.5	1.0%
الدول العربية	14.7	0.2%
المعدل العالمي	170	1.7%

المصدر: خالد مصطفى قاسم، تحديات البحث العلمي العربي في ضوء الأزمة العالمية على الصناعات المعرفية العربية (رؤية مستقبلية) ، بحث معد بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري - الإسكندرية ، جامعة الدول العربية ، عمان 14-16 ديسمبر 2010.

من خلال نتائج الجدول نلاحظ أن نصيب الفرد العربي من الإنفاق على البحث العلمي يمثل أدنى مستوى مقارنة بالدول الأخرى، وهو ما يعكس عدم اهتمام الدول العربية بالبحث العلمي، بما فيها الجزائر الأمر الذي يؤثر تلقائياً على مستويات التنمية ومؤشراتها.

2/ السياسات والبرامج الوطنية البحثية الجديدة ومدى استجابتها لمعايير التنمية المنشودة في

الجزائر:

مراحل تطور السياسات البحثية في الجزائر كآليات أصولية للتنمية:

إصلاح اللغة من أجل التنمية:

ارتبطت هذه المرحلة ببداية تنفيذ المخططات، ومنها المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، فالإصلاح الذي شهدته الجامعة سنة 1970، يقترح إعادة إنتاج جامعة تواكب التطور العلمي، والمجتمع المعاصر، والقيام بإصلاح اللغة، والثقافة من أجل ضمان التنمية الاقتصادية، والاجتماعية للبلاد، إضافة إلى أن هذا الإصلاح يرتكز على صياغة برامج جديدة من حيث : التنظيم البيداغوجي، والمفاهيم، ومن حيث طرق التدريس.⁸

مرحلة وضع الجامعة في مشروع التنمية :

ارتبطت هذه المرحلة بظهور السياسة الاشتراكية، وبحركة التغير الاجتماعي، الاقتصادي الشامل كحركة التأمين للثروات الوطنية، وتوزيع العقار الفلاحي على عمال الأرض، وتنفيذ المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، الأمر الذي دفع بالجامعة لتجنيد كوادرها، والارتباط أكثر بالمجتمع، وقضاياها المصيرية،

فقد ظهرت تياران أساسيان، واحد يستمد تصوراتهما من الغرب، بحجة أن ذلك هو السبيل إلى التقدم، وثان ينطلق من الواقع الوطني، القومي متسلحا بمزيج من الموروث القومي والإسلامي. ومن الملفت للانتباه القول أن كلا التياران حاولا التغلغل بسرعة في الجامعة، فالتيار الأول "التقدمي"، حاول رفع شعار التخطيط للتنمية، وهذا التخطيط لا ينجح إلا بإصلاح الجامعة، بينما أكد التيار العربي الإسلامي على ضرورة إعادة الاعتبار لتشييد الشخصية الوطنية، فكلا التياران قدما مشروعا ثقافيا، و اجتماعيا متكاملًا يعبر عن رؤيته لعلاقة الجامعة بالمحيط. وهنا أصبحت الجامعة في هذه الفترة، أصبحت الشغل الشاغل للمخططين والمعتمين بالتنمية .

مرحلة تكوين الإطارات من أجل التنمية:

تميزت بأنها أكثر طموحا، وأكثر ارتباطا بمستويات التنمية ، تعتبر مرحلة تطبيق الخريطة الجامعية سنة 1984، أول منعرج في تاريخ الجامعة الجزائرية، وكانت تهدف إلى تخطيط التعليم العالي حتى سنة 2000 حسب حاجة الاقتصاد الوطني.

فيالديموقراطية: ترمي الجامعة إلى السماح لأفراد الطبقة الشعبية بالتعلم من أجل تكوين أكبر قدر ممكن من الإطارات لتساهم في عملية التنمية.

وبالجزيرة: تسعى الجامعة الجزائرية إلى تحرير البلاد من التبعية الثقافية، والتكنولوجية وجزارة الإطارات بصورة مستمرة غايتها اعتماد البلاد على أبنائها.

أما بالتعريب: فكانت غايتها ، تحقيق إحدى مقومات الشخصية الوطنية، ومعنى ذلك استعادة اللغة العربية لمكانتها التاريخية، والطبيعية في التعليم الجامعي. وتحقيق التنمية الثقافية.

أما بالاتجاه العلمي والتقني: فإنها تسعى إلى محاولة المزج بين الدراسة النظرية، والعلمية في التعليم الجامعي بحيث يكون الطالب قادرا على تطبيق النظريات العلمية في المجالات التطبيقية في الصناعة، والزراعة، والطب، وغيرها.⁹

البرامج والسياسات الجديدة للارتقاء بالبحث العلمي من أجل خدمة التنمية في الجزائر:

يعتبر القانون 11 / 98 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي 1998- 2002 من بين أهم الحلول التي حاولت الجزائر وضعها للارتقاء بالبحث العلمي في خدمة التنمية بكل جوانبها، حيث يترجم القانون نظرة الدولة للبحث العلمي بوصفه عاملا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، وتتمثل أهم أهداف هطا القانون في:

- تكريس البحث العلمي كأولوية وطنية.
- تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يستهدفها البحث العلمي.
- دعم الروابط بين الجامعة والقطاع الاقتصادي والصناعي بشكل خاص

وقد سمح القانون بإحداث مجموعة من الوكالات أهمها:

الوكالة الوطنية لتطوير البحث في الصحة ، الوكالة الوطنية لتنمين نتائج البحث العلمي ... الخ

كما جاء مخطط البحث العلمي 2008-2012 لتعزيز البرنامج السابق من أجل برمجة البحث العلمي وربطه بالأوضاع الاقتصادية فيما يتعلق بالطاقات المتجددة ، واستحداث فرق بحث للتكفل بالمشاريع التنموية مثل باحثين صيدال... الخ¹⁰

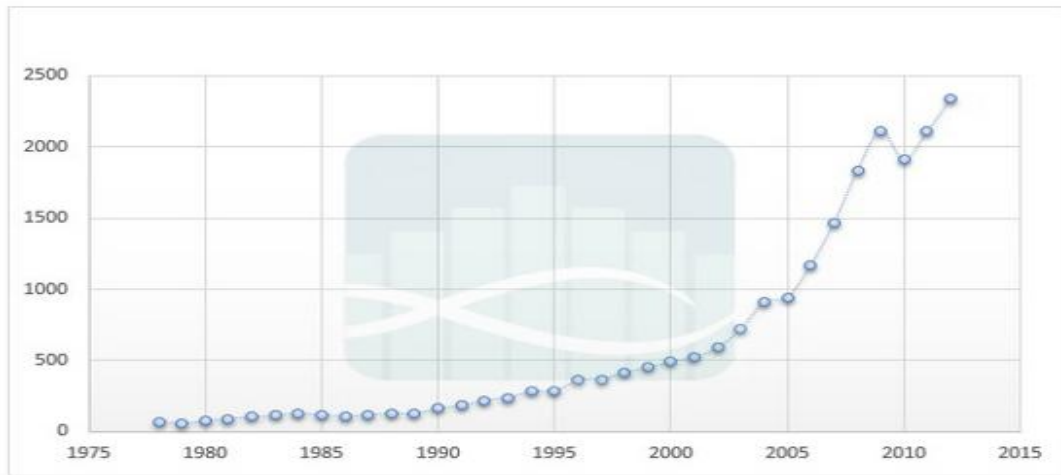
كما أطلقت المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في عام 2012 برنامجا من أجل تشجيع الباحثين الشباب ولدماجهم في المؤسسات الجامعية الأجنبية، وعملت المديرية على استحداث "جائزة رئيس الجمهورية" في اختصاصات علمية دقيقة بهدف كسب هذه الأدمغة، وتنفيذ مشروعاتهم العلمية على أرض الوطن. فقد انتقلت الجزائر من 600 مخبر بحث في عام 2008 إلى 1400 مخبر في 2016 داخل الجامعات، كل هذه التطورات بالإضافة إلى توجيه تمويل خاص لإنشاء هيئات علمية متخصصة وشراكات دولية، كان آخرها افتتاح المعهد الدولي للبحث والتنمية المستدامة التابع للأمم المتحدة في نهايات 2015، أعطى دفعة قوية لعجلة البحث العلمي. إلا أنه لا زالت الهوة قائمة بين سياسات البحث العلمي والتنمية.

سد الهوة بين البحث العلمي والقطاعين الاجتماعي والاقتصادي:

كانت هذه إحدى نقاط الضعف في البحث العلمي بالجزائر ، لذلك بدأ العمل على مواءمة الأهداف العلمية مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التنموية، وتجديد الأسرة العلمية وهيكلتها في إطار كيانات البحث التي أقرها القانون، إضافة إلى تحسين جهاز التمويل وفق هذا الهدف، ويمكن للباحثين من خلالها تطبيق بحوثهم النظرية من خلال مشروعات تكنولوجية لتطوير الصناعة في الجزائر . والعمل على تنظيم وخلق مناخ البحث داخل المؤسسة الاقتصادية، وإنشاء فرق بحث مختلطة بين مختبرات البحث العلمي والمؤسسات الاقتصادية الصناعية. وهناك تحفيزات مالية وإعفاءات ضريبية، تقتطع من موازنة البحث العلمي الوطنية، وتوجه للمؤسسات الراغبة في الاستثمار في مجال البحث العلمي.¹¹

3/ مستقبل البحث العلمي في الجزائر ولمكانية التمويل عليه لتأمين معدلات التنمية المطلوبة

إن إدراك الحاجة إلى تقويم القيمة الاقتصادية للإنسان، والاستثمار في رأس المال البشري هي في تزايد مستمر ، فالتنمية البشرية تعني إدماج النتائج الايجابية كما تعني مكافحة التخلف وتحقيق التنمية، حيث أن مناقشة واقع البحث العلمي يعني مناقشة أسباب التخلف وعوامل التنمية، ففي الوقت الذي يحقق فيه العالم المتقدم قفزات نوعية في البحث العلمي نجد الجزائر على غرار الدول المتخلفة تشهد تراجعا عاما بعد آخر رغم التصريحات والسياسات المعلن عنها، وبيروقراطية البحث العلمي وتعقيد إجراءات النشر وعدم الأخذ بتوصيات البحوث التي تساعد على دفع عجلة التنمية وإعداد الخطط التنموية، وهو ما يؤثر على عملية التنمية ، حيث يوضح الجدول التالي تطور الأوراق البحثية المنشورة في الجزائر :



رسم توضيحي 1: عدد الأوراق العلمية المنشورة من الجزائر مع سنة النشر.

المصدر: البحث العلمي بالجزائر بين الواقع والمأمول ، على الموقع : <https://www.nitrosystem.net/%D> بتاريخ 2017-06-24. اطلع عليه بتاريخ 2018/02/16.

من خلال الرسم البياني يتضح أن عدد الأوراق البحثية المنشورة ، تتزايد بشكل ضئيل، منذ السبعينيات ، وخاصة في مرحلة نهاية الثمانينيات وربما يرجع السبب إلى الأزمة الاقتصادية ونقص تمويل البحث العلمي، بالإضافة إلى العشرية السوداء في مرحلة التسعينيات، وهو ما أثر على عمليات التنمية بشكل متكافئ. ويوضح الجدول التالي تطور مؤسسات البحث العلمي في الجزائر منذ الاستقلال:

الهيئة	تاريخ الهيئة	الجهة الوصية
مجلس البحث	1963	جزائرية-فرنسية
هيئة التعاون العلمي	1968	جزائرية-فرنسية
المجلس المؤقت للبحث العلمي	1971	جزائرية
الديوان الوطني للبحث العلمي	1973	وزارة التعليم العالي
محافظة الطاقات المتجددة	1982	رئاسة الجمهورية
محافظة البحث العلمي والتقني	1984	الوزارة الأولى
المحافظة السامية للبحث	1986	رئاسة الجمهورية
الوزارة المنتدبة للبحث والتكنولوجيا	1990	الوزارة الأولى
الوزارة المنتدبة للبحث والتكنولوجيا والبيئة	1991	الوزارة الأولى
كتابة الدولة للبحث	1991	وزارة الجامعات
كتابة الدولة للتعليم العالي والبحث	1992	وزارة التربية
كتابة الدولة للجامعات والبحث	1993	وزارة التربية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	1994	وزارة التعليم العالي
وزارة منتدبة للبحث العلمي	1999	وزارة التعليم العالي

المصدر: البحث العلمي بالجزائر بين الواقع والمأمول، مرجع سابق.

من خلال الجدول يظهر أن البحث العلمي ارتبط في بداياته بالشراكة مع فرنسا، وابتداء من السبعين عّلت انفصل البحث العلمي بالجزائر عن فرنسا ظاهرياً، وأخذت السياسات تتوالى على البحث العلمي، ففي كل مرة تظهر طريقة جديدة لتسير هذا القطاع الهام، وهو ملمح سلبي لأن التغييرات المستمرة على البحث العلمي تفقده الهرمية والانتقال العمودي في البناء والتطوير والتقدم. والغريب أن ميزانية البحث العلمي لا تتجاوز 1.2 مليار دولار سنوياً، ما يحول دون توفير الظروف المواتية لجعل البحوث قاعدة للاقتصاد الذكي. ورغم وجود 95 جامعة وطنية تضم 1.7 مليون طالب في كل المراحل، إلا أن مخرجات البحث محدودة قياساً بتغطية الاحتياجات الأساسية في المجال الاقتصادي والخدمي وفي مجال الخبرات.

كل هذه المؤشرات وغيرها تنذر بوجود مستقبل لا تحمد عقباه وسيؤثر بشكل كبير على معدلات التنمية ومؤشراتها في الوقت الذي قد أظهرت إحصائيات العام الماضي أن الصين حققت قفزات هائلة في مجال الإنفاق على الأبحاث والتطوير إذ زادت بنحو 20% خلال الأعوام الماضية، حيث تنفق الصين حالياً 300 مليار دولار سنوياً على الأبحاث والتطوير مقارنة بـ 450 مليار دولار لأمريكا، ومن المتوقع أن يتجاوز إنفاق الصين في هذا المجال أوروبا وأمريكا بحلول عام 2022¹².

فالواقع الحقيقي للبحث العلمي في الجزائر يشير إلى مستقبل مؤسف رغم وجود عدد لا بأس به من المخابر وزيادة براءات الاختراع لكنه لحد الآن لم تكسب الجزائر معهداً للبحث والتطوير ذو سمعة عالمية، وتخطب الجامعة الجزائرية في أزمت كبيرة وكثيرة ومتتالية، وما يؤكد ذلك موجات الهجرة للأساتذة والطلبة فقط شهدت سنة 2007 فقط ما يزيد عن 10 آلاف طالب مهاجر¹³، وتتعلق المشكلة أساساً بضعف القدرة على الاستيعاب من طرف الطلبة خاصة طلبة الدراسات العليا وعدم التكفل اللائق بالخريجين والشعور بالاغتراب داخل الجامعة والكثير من المشاكل ذات العلاقة....

كما أشار مصطفى في محاضرة متبوعة بنقاش أمام أساتذة وطلبة جامعة العفرون تحت عنوان (دور النقابات والجمعيات في استشراف جودة التعليم العالي والبحث العلمي) بأن إشارات المستقبل آفاق 2030 تلقي عند ثلاثة اتجاهات هي: القطيعة التكنولوجية، مهن المستقبل والتعليم من أجل النمو.¹⁴

لهذا يمكن التنبؤ بأن الواقع الحالي للبحث العلمي ينذر بوجود مستقبل لا يمكن التعويل عليه لتحقيق التنمية المنشودة، وهذا بسبب عوامل أخرى أيضاً.

مؤشرات التشاؤم حول مستقبل البحث العلمي وعدم التعويل عليه في التنمية:

1. نقص الموارد المالية وقلة الإمكانيات والاعتمادات المخصصة للبحث العلمي.
2. تعتبر الجزائر في حاجة ماسة إلى تطوير البحث العلمي والمراهنه عليه في تنميتها؛ وذلك بالنظر إلى مجموعة من الاختلافات التي تعترى هذا القطاع الحيوي؛ فالاعتمادات المالية المرصودة له وان وصلت إلى 1 بالمائة من الناتج الداخلي الخام؛ وهي نسبة ضعيفة وتبتعد كثيراً عن المعدل العالمي المحددة في 2.3 بالمائة، تؤثر بشكل سلبي على البنيات التحتية المرتبطة بهذا الشأن.

3. هناك تدني في تمويل البحث العلمي من قبل القطاعات الإنتاجية والخدمية يفسر إلى حد ما محدودية النشاط الابتكاري ، خصوصا إذا أخذنا في الاعتبار أن التمويل الحكومي الذي تصل نسبته إلى 89 بالمائة من مجمل التمويل؛ يستهلك معظمه في تغطية رواتب العاملين في هذا القطاع.
4. عدم وجود قاعدة معلومات وبيانات شاملة قومية حول المشكلة ولتاحتها لراسمي السياسات، حيث يتميز الإنتاج البحثي بالتفرق والتشتت حول أكثر من مؤسسة بحثية.
5. تفضيل متخذي القرار الاعتماد على أصحاب الثقة بدل من أصحاب الخبرة العلمية؛ وضعف المشاركة المجتمعية، وهشاشة دور جماعات الضغط في عملية رسم السياسات ومنهم جماعة المشتغلين بالبحث الاجتماعي. فهناك ما يشبه القطيعة أو الهوة بين مراكز البحث وصانعي القرار.
6. تتمثل نظرة صانع القرار السياسي للمتقنين بمختلف اهتماماتهم العلمية والإبداعية والفكرية نظرة حذرة ومشوبة بالشك والارتياح والخوف من تدخلهم في صنع القرار ورسم السياسات في أوطانهم.
7. عزوف القطاع الخاص بشكل شبه كامل عن إجراء البحوث العلمية، وعدم الإيمان أو الثقة بجدوى البحث العلمي في دعم الإنتاج وتطوير الاقتصاد والحياة الاجتماعية.¹⁵

الخاتمة:

أخيرا يمكن القول أن سياسات البحث العلمي في الجزائر لا ترقى إلى مستوى السياسات التي يمكن التعويل عليها لتحقيق مستويات متقدمة من التنمية ، كما هي موجودة في معظم الدول التي تشهد تقدما ، كما أن خطط التنمية الوطنية لا زالت مبعثرة وبعيدة عن التنسيق مع خطط البحث العلمي وبرامجه، وهو ما يجعلها تنبئ بفشل عملية البناء التنموي الشامل، وفي الجانب العملي يبدو أن مؤشرات التنمية في الجزائر لا تعكس خطط الإصلاح في مخططات البحث العلمي، إلا أنه يمكن الركون إلى مقاييس البحث العلمي الفعال للحديث والحكم على وجود تنمية فعالة لكن في بلد لا يسير بنفس الوتيرة السياسية لصناع القرار التنموي الجزائري.

لهذا يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ضرورة وحتمية الربط والدمج بين خطط التنمية وسياسات البحث العلمي بشكل جدي.
- البحث عن سبل بديلة لتنمية البحث العلمي ذاته كجزء من الخطط التنموية العامة .
- زيادة الإنفاق على مشاريع البحث العلمي باعتبارها الإطار النظري الفعال للمشاريع التنموية .
- الاهتمام بالباحث العلمي الأكاديمي ، وغير الأكاديمي ، دون الاعتبار إلى الشهادات أو الحساسيات القومية أو غيرها، طالما يقدم بحثا أو دراسة مفيدة من شأنها الدفع بعجلة التنمية.
- تشجيع وتقييم الطلبة في الجامعات بكل الوسائل من أجل تنمية وإنتاج باحث متحرر ومحب للوطن ومهتم بتنميته وهو ما يزيد تلقائيا من القضاء على هجرة الأدمغة النخبوية .
- عدم الركون وراء التجارب التنموية الأجنبية والتقليل من شأن القدرات المحلية الباحثة في تحقيق الغايات التنموية الكبرى أو حتى الصغرى.

- اعتماد مقاييس علمية والربط بين مؤشرات الفشل التنموي ومؤشرات البحث العلمي لأنه فعلا هناك علاقة وطيدة وتكاملية بين المصطلحين علميا وعمليا.

هوامش البحث:

- ¹ نصر عارف، مفهوم التنمية، مجلة الابتسامة، العدد 101، ديسمبر 2007.
- ² ماجدة أبو زنت، عثمان غنيم، التنمية المستدامة: دراسة نظرية في المفهوم والمحتوى، مجلة المنارة، المجلد 12، العدد 1، 2006، ص 84.
- ³ نصر عارف، مفهوم التنمية، مرجع سابق.
- ⁴ محمود محمد عبد الله كسناوي، توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات السعودية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الواقع - توجهات مستقبلية)، ورقة قدمت في ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية... توجهات مستقبلية، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة (محرم 1422هـ/أبريل 2001م).
- ⁵ بشير معمر ابو راوي، دور البحث العلمي في التقدم والتنمية، ورقة قدمت في المؤتمر العربي حول التعليم العالي وسوق العمل، جامعة مصراتة، 2010.
- ⁶ علاقة البحث العلمي بالتنمية من وجهة نظر جامعة الفرات، يومية الفرات، يومية سياسية تصدر عن مؤسسة الوحدة للصحافة والطبع والنشر والتوزيع - دير الزور، العدد 3851، 16 - شباط، 2018.
- ⁷ مالك شعباني، الجامعة والتنمية تأثير أم تأثير؟، مجلة كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 4، جانفي 2009، ص 5، 6.
- ⁸ نجاة بوساحة، إشكالية إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية، دراسة ميدانية بجامعة باجي مختار (عناية)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 8، جوان 2012، ص 207.
- ⁹ نجاة بوساحة، إشكالية إنتاج المعرفة في الجامعة الجزائرية، دراسة ميدانية بجامعة باجي مختار (عناية)، مرجع سابق، ص 208.
- ¹⁰ عز الدين نزعي، تقييم سياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في الجزائر لتحقيق الاهداف الاقتصادية الوطنية، مجلة مجاميع المعرفة (تندوف)، العدد 4، 2017، ص 277.
- ¹¹ توفيق بوقاعدة، س و ج.. حول الإنفاق على البحث العلمي بالجزائر وتمويله، بحث انجز من طرف المكتب الإقليمي لموقع SciDev.Net بإقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سلسلة مقالات حول مستقبل تمويل البحوث في الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل بدعم من المركز الدولي لبحوث التنمية (IDRC)، نوفمبر 2016.
- ¹² خالد عباس طاشكندي، مستقبل الإنفاق على البحث العلمي، صحيفة "عكاظ" السعودية، 13 نوفمبر 2015، على الموقع <http://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2015/11/13>، اطلع عليه بتاريخ 2018/02/16.
- ¹³ عبد الله كبار، الجامعة الجزائرية ومسيرة البحث العلمي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 16، سبتمبر 2016، ص 304.
- ¹⁴ صحيفة صوت الاحرار، حوار مع بشير مصيطفي، كاتب الدولة الأسبق لدى الوزير الأول للاستشراف والاحصاء، بتاريخ 07 ماي 2016.
- ¹⁵ حدة يوسف، معوقات الاعتماد على نتائج البحوث في اتخاذ القرار ووضع السياسات في الجزائر، ورقة قدمت في الملتقى الوطني الاول حول اشكالية العلوم الاجتماعية في الجزائر - واقعا وآفاق -، جامعة ورقلة، مارس 2012.